الفصل الثاني

التحديات العالمية والمحلية المعاصرة وانعكاساتها

علي تربية المواطنة لدى الطلاب

مقدمة :-

أولاً : التحديات العالمية المعاصرة وانعكاساتها علي تربية المواطنة لدى الطلاب:-

* الثورة العلمية والتكنولوجية.
* ثورة المعلومات والاتصالات.
* ثورة التحولات الاقتصادية.
* العولمة .
  - العولمة الاقتصادية .
  - العولمة الثقافة .
  - العولمة السياسية .
* الانفجار السكاني .

ثانياً : التحديات المحلية المعاصرة وانعكاساتها علي تربية المواطنة لدى الطلاب:-

* غياب المشاركة السياسية.
* ضعف ممارسة الديمقراطية .
* التخبط القيمي وفقدان المعايير.
* زيادة الشعور بالاغتراب .
* تنامي نزعات العنف والتطرف (ثقافة العنف).
* سيادة القيم السلبية واللامبالاة .
* انتشار البطالة والفقر .
* المشكلات البيئية .

الفصل الثاني

التحديات العالمية والمحلية المعاصرة وانعكاساتها

علي تربية المواطنة لدى الطلاب

مقدمة:-

منذ النصف الأول من القرن العشرين ، يعيش العالم الإنساني مجموعة من التغيرات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وغيرها . ومع مطلع القرن الحادي العشرين زادت حدة هذه التغيرات عمقاً وتأثيرًا ، وكان لثورة التقدم العلمي والتكنولوجي الأثر الأكبر في ذلك ، حيث جعلت العالم يعيش أكثر اندماجاً ، وسهلت تدفق رؤوس الأموال وحركة السلع والخدمات ، ويسرت انتقال المفاهيم والأذواق والثقافات ، لقد أحدثت هذه الثورة بتداعياتها تغيرات جذرية في حياة الأفراد ، وفي أسلوب حياتهم ، وفي اهتماماتهم ، وفي اتجاهاتهم ، وفي انتماءاتهم ، ومن ثم كان لهذه التغيرات التأثير المباشر علي النسق القيمي لأفراد المجتمع بشكل عام ، وعلي الطلاب بشكل خاص [1] .

ومن ثم فإن التحولات الجذرية العميقة ، والتغيرات السريعة والمتلاحقة عالمياً ومحلياً في الاقتصاد والسياسة والعلم والتكنولوجيا ، قد وضعت المؤسسات والأنظمة التعليمية في مختلف بلدان العالم - ومنها مصر - أمام تحديات جديدة ومسئوليات عديدة، في طليعتها كيفية بناء قدرات الأفراد والمجتمعات علي العيش في عالم سريع التغير، يطلق عليه عالم الحداثة، والذي يرتبط دائماً بمدى واسع من الأساليب ذات الثقافات المتعددة مثل : الأصوات التي تنادي بالتعددية الحزبية ، عدم اليقين العلمي والأخلاقي ، تحدي

١- سمير عبد الحميد القطب :مرجع سابق، ص ٢٥٩ .

السلطات ، الانتخابات ، النقد الهدام والتحديث ، وهذا يحدث أنماطاً جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية [١] .

وأمام هذا التغير يمكن القول بأن الألفية الثالثة بدأت تطرح كثيراً من الخصائص التي أملت كثيراً من التغيرات علي حياة البلدان والشعوب وظهرت انعكاساتها علي مختلف مجالات الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، ومن هنا كانت أهمية المدرسة الثانوية العامة في تربية المواطنة لطلابها، وذلك من خلال التكوين العلمي ، والمعرفي ، والمهاري ، والثقافي للطلاب لملاحقة التغيرات المستمرة في قطاعات المجتمع ، ومن خلال دورها الفاعل في تكوين شخصية الطالب واكتشاف مواهبه ، وقدراته وطاقاته ، وصقلها ، وإكسابه المهارات المختلفة .

ومما سبق يتضح أن مجتمعنا يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتيارات والموجات العالمية المتلاحقة في تغيراتها وأحداثها ومنجزاتها ، بخاصة ما يترتب علي تطبيقات العلم والتكنولوجيا في مختلف ميادين الحياة السياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ومن الواضح أيضاً أن نظامنا التعليمي يواجه تحديات ومتغيرات كثيرة تؤثر علي تربية المواطنة لدي الطلاب .

أولاً : التحديات العالمية المعاصرة وانعكاساتها علي تربية المواطنة لدى الطلاب :-

١- الثورة العلمية والتكنولوجية :-

يشهد العصر الحالي تداخلاً وثيقاً بين العلم والتكنولوجيا زالت معه الحواجز الزمنية التي كانت تفصل بينهما في القرن الماضي ، وظهرت في ظله أنواع جديدة من البحوث العلمية التي تجمع بين الأسس النظرية والجوانب التطبيقية في آن واحد ، ونتيجة هذا العلم أصبح هو الأساس المؤكد لكل تحول تكنولوجي[٢] .

١- سعاد محمد عبد الشافي : التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، كلية التربية ، جامعة حلوان، ١٩٩٥، ص٧٢.

٢- محمد كتش : فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٨٧.

وهذه الثورة تعتمد علي المعرفة العلمية المتقدمة ، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة ، ومن المتوقع أن يشهد العالم في تطوره خلال السنوات المقبلة تعمقاً مكثفاً للثورة العلمية والتكنولوجية في مجالات الحياة المختلفة [١] .

كما أنها ستؤدي إلي مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم وإلي مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسة لهذه الثورة التكنولوجية ، حتى ليصح القول بأنه إذا كان الإنسان قد ظل يعيش علي كوكب الأرض منذ بلايين السنين إلا أنه لم يقدر له إلا في السنوات الأخيرة فقط أن يعيش في مجتمع عالمي بالمعني الحقيقي للاصطلاح بحيث يمكن القول بأن هذه الثورة التكنولوجية العلمية هي التي ستمثل الأيديولوجية الجديدة التي يتنافس حولها المتنافسون[٢] .

وتجدر الإشارة إلي أن الانفجار في التكنولوجيا له تأثير سريع في حياتنا ، ولعل ما نشهده من تطورات متسارعة في فروع المعرفة العلمية المختلفة بدرجة مذهلة ، والتطبيقات التكنولوجية للاكتشافات العلمية في حياتنا ، يؤدي إلي سرعة التغير في حياة المجتمع الذي يستوعب هذا التقدم العلمي والتكنولوجي ، وإلي تخلف المجتمعات التي لا تستطيع التكيف مع المتغيرات العالمية في القرن الحادي والعشرين[٣] .

وقد تسببت المعرفة العلمية في إحداث تغيرات جوهرية سواء في حياة الفرد العادي أو المتخصص ، حيث تمثلت أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالات عديدة منها التكنولوجيا المعلوماتية التي تشمل الإلكترونيات ، والحاسب الآلي ، وصناعة المعلومات وبرز مفهوم التليماتك(*Telematic*) ويقصد به معالجة المعلومات عن بعد [٤] .

١- شاكر محمد فتحي وآخرون : التربية المقارنة الأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر ، بيت الحكمة للإعلان والنشر،القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠٧ .

٢- علي الدين هلال :التحولات العالمية المعاصرة وأثرها علي مستقبل التعليم في الوطن العربي، مؤتمر إستراتيجية التعليم في الوطن العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، ١٠-١٥ ديسمبر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٨٩

٣- عيد أبو المعاطي إبراهيم : اتجاهات تطوير مناهج العلوم في القرن الحادي والعشرين، صحيفة التربية، العدد الرابع،القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥ .

٤- عزة ياقوت :تطوير التنمية المهنية لمعلم الحلقة الأولي من مرحلة التعليم الأساسي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص٤٦ .

وبذلك استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثروة في العالم ، فلم تعد الثروة بشكلها التقليدي كالمال والموارد الطبيعية هي الأساس بقدر أهمية المعرفة والمعلومات .

وتمثلت أبعاد هذه الثروة أيضاً في مجال تخليق المواد الجديدة وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة علي أساس التكنولوجيا الكيماوية والبتروكيماوية ، وترشيد الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية وخصوصاً مواد الطاقة وهذه هي تكنولوجيا المواد[١] .

كما تمثلت أبعاد هذه الثورة في صبغ جميع عمليات الإنتاج ، وأوجه النشاط الإنساني الأخرى بالصبغة الآلية الكاملة ، ومن ثم فقد حطمت الكثير من النظريات والمفاهيم العلمية التي أدت إلي تغيير نظرة الإنسان إلي العالم وفهمه له وللقوانين التي تحكمه ، بل وتغيير مفهوم العلم ذاته ومناهج البحث فيه[٢] .

ومن التغيرات التي نجمت عن التقدم العلمي والتكنولوجي أيضاً التغير الاجتماعي في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية وغيرها ، وقد تتحول وتتبدل عدة مرات خلال حياة الجيل الواحد ، فالتغير في القوى المنتجة سيلقي بظلاله علي أنماط الحياة الاجتماعية بأثرها ، فمع ازدياد الحاجة إلي عمالة جديدة في الصناعات الجديدة والاتجاه إلي اللامركزية والإنتاج بفعل عصر المعلومات ستتجه الدول الصناعية إلي إعادة توزيع السكان وعدم تركيزهم في المدن ، ونتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك الفردي ونقص ساعات العمل وزيادة وقت الفراغ ، ومع بداية القرن الحالي ستكون الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا وتزداد درجة الأوتوماتيكية ويغطي صناعات كثيرة ، كما يحدث تغير في تركيب الطبقة العاملة وطبيعة عملها بحيث تكون متخصصة تخصصاً دقيقاً يمكنها من مهمة القيادة الحقيقية لمجموع العمليات التكنولوجية، كما ستزداد الفوارق داخلها مما يزيد من عدم التجانس بينها [٣] .

١- فؤاد مرسي: الرأسمالية تحدد نفسها، مجلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة لفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ٣٧.

٢- عبد الغني عبود وآخرون : التعليم في المرحلة الأولي واتجاهات تطويره، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠٣.

٣- شاكر محمد فتحي وآخرون : مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٤ .

وهذا التغيير يتطلب من الفرد والمجتمع أن يكون سريع التكيف والتغير مع كل تحول ، وأن نمتلك من المعرفة ما يساعدنا علي ذلك ، وهذا يتطلب الإنسان متعدد المهارات القادر علي التعلم الذاتي المستمر.

ومن ثم نجد الثورة العلمية والتكنولوجية تفرض تحدياً مهماً وهو إعداد أفراد تتصف بقدرات عالية من حيث القدرة علي استعمال الرياضيات المعقدة ، والتعامل مع الكمبيوتر والقدرة علي حل المشكلات وصناعة القرار[١] .

وعلي ذلك التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وانعكاساته علي المجتمعات المختلفة- ومنه المجتمع المصري- لم يعد ممكناً ترك النمو في المجتمع ليكون تلقائياً ، وإنما صار من الواجب التدخل لإحداث التنمية في الاتجاه المرغوب الذي يكفل عدم تخلف المجتمع المصري عن غيره من المجتمعات ، ويتطلب ذلك أن يقوم كل من المجتمع والنظام التعليمي بإجراء تعديلات جوهرية ، وأن تتم المواءمة بينهما ، لأن عدم حدوث ذلك سوف يسبب خللاً في هياكل النظم التعليمية والمجتمعات التي توجد بها هذه النظم[٢] .

فقد ترتب علي الانفجار المعرفي التكنولوجي العديد من النتائج التي انعكست علي التربية ، وتتمثل في زيادة المعرفة العلمية الني تواجه التلميذ ، إضافة إلي صعوبة المحتوى الدراسي الذي يجب أن يتعلمه التلميذ بسبب تعاظم حجم المعرفة وكذلك صعوبة التنبؤ بشكل التغير بصورة دقيقة ، ومن ثم نجد المؤسسات التربوية صعوبة في تحديد ما قد يحتاج إليه الفرد في المستقبل ، ولعل ذلك ما جعل العالم اليوم يميل إلي التأكيد علي التعلم الذاتي باعتباره السبيل الأكثر ملاءمة للتكيف مع هذا التغير بما يحقق للفرد إيجابية وذاتية [٣] .

من أجل ذلك فقد ارتفعت الأصوات منذ وقت بعيد في دول كثيرة منادية بتمهين التعليم الثانوي العام ، بحيث لا يكون نظرياً أكاديمياً ، ولم يكن مجتمعنا المصري في عزلة،

١- حسين كامل بهاء الدين: الوطنية في عالم بلا هوية " مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

٢- محمد أحمد فؤاد :تصور مستقبلي لدور الإدارة المدرسية في تخطيط العلاقة بين المدرسة وبعض وسائط التربية في لمجتمع المصري، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣٧

٣- أحمد فاروق عبد الرحمن: مدى إدراك المعلم لأدواره التربوية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٣، ص٣٨ .

إذ نادي مربون كثيرون بتطبيق الصيغة التي تلائم مدرستنا الثانوية العامة تلك الصيغة التي تجتمع فيها الجوانب النظرية والعملية ، أي التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني ، بحيث يكون الطالب قادراً علي مواجهة تحديات المستقبل في عالم أصبحت القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية فيه من أكبر وسائله في البقاء والنماء والتنافس[1] .

وبالتالي يقع علي عاتق كل من المدرسة والمؤسسات التربوية في المجتمع إعداد وتنشئة أفراد قادرين علي استخدام آليات المنهج العلمي ، وقادرين علي جمع وتنظيم المعلومات ، وأن يكون لديهم مهارة استخدام الأجهزة العلمية الحديثة ، وهذا ما تفتقر إليه المدرسة الثانوية العامة مما يؤدي إلي شعور الطلاب بالاغتراب عن المجتمع الذي يعيشون فيه .

مما سبق يتبين أن الثورة العلمية والتكنولوجية تعد من سمات العصر الحالي ويلاحظ أنها تعتمد أساساً علي العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ، وهي ثورة متاحة لجميع الشعوب إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً .

إن التعليم مطالب بأن يربط نفسه بخطة التنمية ، كما يجب عليه أن يطور محتواه ليكون قادراً علي إعداد الإنسان الجديد الذي يستطيع التفاعل بإيجابية مع معطيات هذه الثورة لمواجهة مشكلات المجتمع ، وفي نفس الوقت يكون وسيلة لتنمية شعور الفرد الإيجابي تجاه وطنه وأمته والولاء والدفاع عنه ، فالتربية السياسية وظيفة أساسية للمؤسسات التعليمية ، إذ تعني مشاركة الفرد- باعتباره مواطناً- في المسائل العامة علي أساس من الفهم والدراسة .

٢- ثورة المعلومات والاتصالات :-

تواجه المجتمعات في بداية القرن الحادي والعشرين سلسلة من التحولات المتداخلة واسعة النطاق ، وعميقة التأثير ، وأحد هذه التحولات يرتبط بظهور التكنولوجيا

١- سعاد محمد عبد الشافي : مرجع سابق، ص٧٢.

الجديدة للمعلومات والاتصالات وانتشارها السريع ، فظهورها بلا شك أتاح العديد من الفرص وبعض المخاطر علي التعليم علي نطاق العالم [١] .

ويقصد بثورة المعلومات ، ما حدث من انفجار معلوماتي أدي إلي الزيادة الكمية الهائلة في المعلومات [٢] . وتعد كلمة انفجار أصدق تعبير عن التزايد الكبير والسريع والمستمر والشامل الذي حظي باهتمام كثير من العلماء والباحثين .

وهذا التطور الكبير في ثورة المعلومات التي تشهدها بلدان العالم المختلفة ، كان نتيجة للتطور الهائل في مجال التكنولوجيا ، والتطور الهائل أيضاً في وسائل الاتصال من حيث كفاءتها وفعاليتها[٣] .

وقد أحدثت ثورة المعلومات وما زالت تحدث طفرة هائلة في مختلف مجالات المعرفة ، وهي المعرفة العلمية المتقدمة والمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة بسبب الانفجارات المعلوماتية الناجمة عن تضاعف حجم المعرفة العلمية المتقدمة ، لذا كان من الأمور الطبيعية أن يصاحب هذا التطور المعرفي تطوراً تقنياً كبيراً وذلك بهدف التوصل إلي وسيلة فعالة للتحكم في حجم المعلومات وتدفقها [٤] .

ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات[٥] . ويرى بعض المفكرين أن كمية المعلومات تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً، ولا يمكن معرفة ما سوف تكون عليه هذه الثورة في المستقبل[٦] كما يرى البعض الآخر أن

١- سيسيليا براسلافسكي : التحديات والتغييرات الاجتماعية للتعليم في القرن الواحد والعشرين، مجلة مستقبليات، المجلد (٣١)، العدد (٢)، ٢٠٠١، ص١٥٥.

٢- عزة ياقوت ياقوت : مرجع سابق، ص ٤٠.

٣- المرجع السابق: ص٤١.

٤- أحمد فاروق عبد الرحمن : مرجع سابق، ص٥١ .

٥- حامد عمار : من قضايا الأزمة التربوية، وجهة نظر، دراسات في التربية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وسعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨.

٦- أحمد إبراهيم رجب : الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٤ .

المعرفة قد زادت في عام ٢٠٠٠م مائة مرة عما كانت عليه عام ١٩٠٠م ، كما يؤكدون أن المعرفة تتضاعف في مجال العلوم الطبيعية كل ثماني سنوات [١] .

ويتميز هذا العصر باستخدام الكمبيوتر في الاتصالات علي نطاق واسع ، وانتشار وسائل الاتصال ، والحصول علي المعلومات بالشبكات والأقمار الصناعية بصورة منتشرة، ومن هذه الأمثلة ارتباط التليفزيون بالكمبيوتر بشبكات الاتصال ، بحيث يمكن الوصول إلي المعلومات وقضاء المصالح بتكامل أجهزة الكمبيوتر والتليفزيون والفيديو في نظام خدمة الفيديو المركبة *Videotext* [٢] . وستؤدي تقنية المعلومات والاتصالات إلي تغييرات جوهرية في مفاهيم التدريب والتعليم ، كما تشهد الثورة التقنية تقدماً معرفياً هائلاً في مجال الفيزياء وبخاصة فيزياء الليزر وفي الهندسة الوراثية والهندسة الالكترونية وهندسة الطاقة وغيرها ، والتي ستؤدي إلي تغيرات جسيمه في حياة الفرد والمجتمع في القرن الحالي [٣] . لذا ينبغي إعداد الطالب بحيث يكون قادراً علي مواكبة هذا التطور المتسارع واستيعابه في حقل تخصصه ، من خلال تنمية قدراته ومهاراته علي التفكير والتحليل العلمي والمنطقي والتعلم الذاتي .

وعصر المعلومات بما يشمله من تكنولوجيا وما يتطلبه من معارف يشكل تهديداً حقيقاً للمؤسسات التقليدية ، وهنا تبدو حتمية ظهور أشكال مختلفة لتقديم الخدمات التعليمية ، حيث إن هذه الثورة سوف تغير معالم الحياة في القرن الحادي والعشرين ، وأنها قد تلغي الحاجة إلي المدارس والجامعات بصورتها القائمة ، لأن العلوم والمعارف ستذهب إلي الطلاب حيث هم في أي مكان ، وذلك عبر شبكات المعلومات العملاقة التي تتطور وتسير بسرعة فائقة ، ونتيجة لهذه الثورة سوف يتفاقم الغزو الثقافي الفكري دون

١- سعاد جودت إبراهيم : المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة الفلاح، الكويت ، ١٩٩٧، ص٢٤٤.

٢- وزارة التربية والتعليم : التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن (٢١)، الأبعاد الكاملة للثورة التكنولوجية لتطوير التعليم في مصر، مركز التطوير التكنولوجي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٧ .

٣- عصام وصفي روفائيل ، محمد أحمد يوسف: اتساق مناهج الرياضيات في المرحلة الثانوية العامة مع تحديات القرن الحادي والعشرين" دراسة تقويمية، المؤتمر العلمي السنوي الثامن،٣-٤يوليو ٢٠٠٠، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠، ص٢٥٠.

مقدرات ذاتية للحماية أو الدفاع ، وأن الحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية سوف تنهار أمام وسائل الاتصال السريعة[1] .

ولم يغير الانفجار السريع للثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات الأنماط التي نعيش بها من حيث الطريقة التي نعمل بها إلي الطريقة التي نتعامل بها مع بعضنا أو مع الآخرين فقط ، بل كان له تأثير واضح أيضاً علي الطريقة التي نعلم ونتعلم بها ، حتى أصبح تبادل المعلومات والاتصالات الآن أخطر ما يجري في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية ، حيث إنها تمكن الأفراد من تخطي الحواجز المادية والسياسية بين المجتمعات ، والتعرف علي أساليب الحياة والتطلعات المستقبلية في أنحاء العالم بصورة لم يسبق لها مثيل[2] .

ومن ثم فوسائل الاتصال السريعة ستعبر الحدود بلا قيود برسائلها ومضامينها من أي مجتمع لأي مجتمع آخر ، فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية في منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية من ثقافات أخرى ، وأن التحصين الحقيقي في مواجهة ذلك هو وعي الفرد والمجتمع وقدرتهما علي النقد والاختيار ، وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمي التقليدي كما عرفناها في الماضي أو كما نعرفها اليوم في المجتمعات العربية ومنها مصر .

ويتطلب ذلك نظاماً تربوياً يركز علي قدرات حل المشكلات والتعرف علي الحلول المناسبة لها والقدرة علي ابتكار الحلول والأساليب الجديدة ، وهذا يتطلب إعداد أفراد مدربين علي استخدام المنهج العلمي في البحث واكتساب المهارات اللازمة له فضلاً عن القدرة علي استخدام الآلات والأجهزة العلمية بل والتجديد والابتكار .

وعليه فإذا كان العالم قد تحول إلي قرية صغيرة دائمة التغير فإن التربية ينبغي أن تكون متجددة إلي أقصى درجة ممكنة في أهدافها بحيث لا يقتصر علي إعداد الأفراد للعمل وإنما أيضاً إعدادهم للحياة وذلك بإكسابهم المهارات التي تمكنهم من التعلم الذاتي، كما سيكون للتربية دوراً متزايداً في توعية الأفراد سياسياً وتنمية قدراتهم الإيجابية بهدف

١- عزة ياقوت ياقوت : مرجع سابق، ص ٤٣ .

٢- محمد أحمد فؤاد : مرجع سابق، ص ١٤٨ .

الوصول إلي المسئولية في الحياة العامة مع تعليمهم كيفية الاستجابة للتغير ومبادئ الحوار والاتصال ، أما من حيث المضمون فيجب أن يكون هناك تغير مستمر لمضامين المناهج التعليمية في المستويات كافة مع الاهتمام بالأعمال التطبيقية ، وأن تتسم بالمرونة والقابلية والتكيف مع التركيز علي أنواع وأساليب جديدة للتدريس ، وبخاصة استخدام التكنولوجيا في التعليم[١] .

وهذا يتطلب من التربية ألا تنعزل عن مجريات الأحداث وأن تحاول من خلال عناصرها بناء الشخصية الخلاقة التي لا تتبع الجديد فحسب بل تعمل علي صياغة مستقبل أفضل نجد له مكاناً في عالم الإبداع .

ويتضح مما سبق أن للمدرسة الثانوية العامة دوراً في تربية المواطنة لدى طلابها، وذلك من خلال العمل علي تجديد نفسها وإكساب تلاميذها المهارات التي تمكنهم من تنمية قدراتهم الإيجابية والمسئولية في الحياة العامة ، مع تعليمهم كيفية الاستجابة للتغير، ومبادئ الحوار والاتصال ، كما يجب علي المدرسة مراعاة التغير الهائل والتقدم السريع في نظم الاتصال ، وأن تعمل علي توطيد العلاقة بين عناصر العملية التعليمية ، بحيث تتسم بالمرونة والفاعلية والتكيف ، حتى تنشئ جيلاً من الطلاب قادراً علي التكيف والتعامل مع متغيرات العصر، جيلاً يشعر بالانتماء والمواطنة .

٢- ثورة التحولات الاقتصادية :-

هناك اتفاق علي أن الاقتصاد هو عصب الحياة وهو لب الصراع والتمايز الدولي في القرن الحادي والعشرين ، تشهد الساحة العالمية في الآونة الأخيرة تغيرات جذرية بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد ، وتعتبر هذه التغيرات الجديدة نتاج الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات [٢] .

فالنظام العالمي الجديد يقوم علي مجموعة من السياسات أهمها تحرير التجارة العالمية ، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ، ويلاحظ أن جميع الاتفاقات التي تنشد

١- أحمد فاروق عبد الرحمن محمد : مرجع سابق، ص ٥٥.

٢- خالد سعد زغلول : العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، مجلة الحقوق، السنة العاشرة، العدد الأول، جامعة الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٢.

التكامل الاقتصادي وما يترتب عليها من التزامات قد صيغت أساساً عن طريق الدول الصناعية الكبرى ، ولم يكن للدول النامية أي دور فيها سوى الرفض والاستياء، وطلب التعويض عن الخسائر والأضرار التي ستلحق بها ، أو القبول والتوقيع علي بنودها، والمطالبة بفترات انتقالية قبل أن تخضع تماماً للالتزامات التي نجمت عن تلك الاتفاقات[١] .

وأصبح لزاماً علي الدول في ظل هذه التحولات الاقتصادية ، والاتفاقات ، والمنظمات الجديدة ، كإتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية اللجوء إلي التكتلات الاقتصادية ، ولعل من أهمها الاتحاد الأوربي ، ودول شرق آسيا ، وأمريكا الشمالية ، والسوق العربية المشتركة ، والسوق الإسلامية المشتركة ، ومشروعات الشراكة المتوسطية بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط [٢] .

وفي ظل هذه التكتلات أصبحت المنافسة شديدة ، وتأثرت شتي الدول الغنية منها والفقيرة ، وأصبحت الحاجة ملحة إلي ضرورة تعميق الحوار الصريح والجاد بين الدول الغنية والفقيرة[٣] .

ومما سبق يتضح أن جوهر تلك الثورة يتمثل في الطفرة الكيفية الحالية في الاتصال بين البشر ، والاعتماد المتبادل بين الجميع ، والتأكيد علي ما يسمي بالشراكة الكونية ، فهي ثورة ترتبت علي الإدراك العميق بأن العالم إدارته ليست أجزاء متناثرة بل وحدة واحدة متكاملة .

فلم يعد بإمكان أي دولة منفردة مهما تكن أن تستغني عن غيرها من الدول الأخرى ، إما لحاجتها إلي استثمارات أو حاجتها لأسواق لتصريف منتجاتها ، فالتعاون الدولي وتشابك المصالح أصبح له دوراً مهماً في توجيه الاقتصاد العالمي[٤] .

١- المرجع السابق: ص ص١٣ -١٩.

٢- عزة ياقوت ياقوت: مرجع سابق، ص ٣١ .

٣- سهير علي الجيار : الجامعة والشخصية القومية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، تاعدد٢٥، مارس٢٠٠٢، ص٧٤.

٤- حازم الببلاوي : علي أبواب عصر جديد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠ .

وهناك أسباب عديدة وراء ثورة التكتلات الاقتصادية أهمها الإدراك المتزايد بأن التكنولوجيا تحل محل الأيدلوجيا في صناعة شكل المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيه ، ودخول مضمار التكنولوجيا المتقدمة والسبق فيه يتطلب استثمارات هائلة في التعليم والبحث العلمي والتطوير ، ويتطلب سوقاً كبيرة ومستقرة ، ويتطلب وعاءً بشرياً ضخماً لضم الحد الأدنى المطلوب من العلماء والمبدعين والخبراء في شتي مجالات الحياة[1] .

وهكذا ستصبح المعرفة وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وصور ورموز في ظل اقتصاديات السوق الجديدة المصدر الرئيس لاقتصاديات الموجة الثانية ، وبذلك تكون الدول التي ستنجح في تحقيق ميزة تنافسية في السوق العالمي هي تلك الدول التي تستثمر قواها البشرية أحسن استثمار ، وبالتالي فإن نهضة التعليم ستكون أساس التطور الاقتصادي ، حيث إنه لا يمكن النهوض بالاقتصاد دون النهوض بالتعليم[2] .

يتضح مما سبق دور التعليم في إعداد الأفراد إعداداً يجمع بين الشمول والتخصص بحيث يسهل علي الفرد بعد تخرجه أن ينتقل من عمل إلي آخر قريب من مهنته بعد فترة من التدريب ، وهذا يعطي للمتعلم الفرصة في مواكبة التجديدات داخل تخصصه ، وهذا يتطلب أيضاً تغير محتوى المناهج الدراسية بما يتلاءم مع المستجدات العالمية حتى لا يشعر المتعلم بالاغتراب وعدم الانتماء والمواطنة في عالم مليء بالتغيرات المتسارعة .

٤- العولمة :-

يشهد العالم اليوم الكثير من التحديات ، وتعد العولمة أهم تحديات هذا العصر ، والتي جعلت العالم كله قرية كونية صغيرة متشابكة ، ومتقاربة ، ومتداخلة في الأمور السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية .

١- عزة ياقوت ياقوت : مرجع سابق، ص ٣٤.

٢- شاكر محمد فتحي وآخرون: الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤ .

وقد أخذت العولمة تتسارع بشكل خاص خلال التسعينيات من القرن العشرين مستمدة حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية ومن التطورات المذهلة في وسائل الاتصال والمعلومات والتي استطاعت بطريقة عملية أن تخترق حواجز الزمان والمكان التي تقود إلي المستقبل[١] .

فالعولمة أصبحت الآن هي القوة الرئيسة التي تقود البشرية لمعطيات ومتطلبات الألفية الثالثة ، وأصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافة المذهلة التي يشهدها العالم هي إما سبب من أسباب العولمة أو مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة .

وقد كثر الجدل حول مصطلح العولمة فعرفها بعضهم علي أنها حالة ترمي إلي تحقيق حرية التجارة وفتح الأسواق بين الدول والتوصل إلي سوق واحدة لتلك الدول ، وصولاً إلي عالم واحد يمثل قرية كونية ، كما تهدف إلي تحقيق السيادة التكنولوجية التي تستهدف التوصل إلي المعرفة الغزيرة ، وزيادة تراكمها جيلاً بعد جيل ، كما تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية لبعض الدول والشعوب وبقدر مسايرة الدول لسياسات الدول القوية بقدر ما تحصل عليه من المعرفة والتكنولوجيا والتنمية[٢] .

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى والثقافات والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية تبعاً لذلك ، مما يؤدي إلي اختراق الحدود وانحسار كبير لسيادة الدولة [٣] .

١- بيل جيتس : المعلوماتية بعد الانترنت، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والآداب، ع (٣١)، الكويت، ١٩٩٨، ص ٩.

٢- محمد علي نصر: مداخل للتدريس والتعلم لتفعيل دور التربية العملية في تحقيق المواطنة في عصر العولمة، في: مؤتمر العلمي الخامس للتربية العلمية للمواطنة- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية، الجمعية المصرية للتربية العلمية، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٩يوليو- ١أغسطس، ٢٠٠١، ص ص ٤٥٠-٤٥١.

٣- مجدي عزيز:موسوعة المناهج التربوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧٤٩.

مما سبق يتضح أن التعريفات السابقة تؤكد دور العوامل الاقتصادية في تحقيق ظاهرة العولمة ، باعتبار أن العولمة هي التكامل السريع لاقتصاديات جميع الدول من خلال تحرير التجارة الدولية ، والتدفق الرأسمالي وانتقال العمالة ، وكذلك انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وما ترتب عليها من هجوم التيارات الثقافية العابرة للقارات ، ومن ثم أصبحت العوامل التكنولوجية والثقافية تمثل بجانب العوامل الاقتصادية أحد أساليب الهيمنة السياسية التي تستخدمها الدول المتقدمة للسيطرة علي سياسات الدول النامية تحت مسمى تحقيق التنمية الاجتماعية أو السياسية .

وتتمثل العناصر الأساسية للعولمة في ثلاثة مستويات متداخلة ينتج عنها عدة تحديات تؤثر جميعها علي مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية في المجتمع:

تحديات العولمة وانعكاساتها علي تربية المواطنة لدى الطلاب:-

أ- العولمة الاقتصادية :-

يقوم مفهوم العولمة اقتصادياً علي أساس مفهوم السوق الكوني ، أو السوق بلا حدود حيث تشكل آليات هذه السوق الحديثة دورها الفاعل في تحقيق العولمة الاقتصادية وعلي ذلك تعرف العولمة الاقتصادية بأنها الرأسمالية العالمية أو الكوكبية التي ظهرت بعد مرحلة الإمبريالية والانهيار العسكري الاستعماري[1] .

والعولمة بذلك تشير إلي التغير الكيفي في الاقتصاد العالمي ، بحيث تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمي ، يعاد ترتيبها بداخلها من خلال عملية شبكة التفاعلات الدولية ، بمعني أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيس للنشاط الاقتصادي والتجاري علي الصعيد العالمي ، وإنما أصبح للفاعلين الاقتصاديين الجدد دور محوري في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية .

١- سيد عبد الله : تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء تحديات العولمة وأثره علي تنمية الوعي بالقضايا المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٦٢ .

حيث تقوم العولمة علي افتراضات الاقتصاد المفتوح ، وتدعيم قيم المنافسة والإنتاجية وقد أقامت العولمة مؤسساتها الاقتصادية التي تكاد تشل حركة الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن مؤسسات الأمم المتحدة، وعلي رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي تشمل الشركات المتعددة الجنسيات ، وذلك بهدف الوصول إلي سوق بلا حدود[١] .

وعلي هذا الأساس ستشكل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان العربية واقتصادياتها ، باعتبارها موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم ، لا تقيد بحدود أو ضوابط ، ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها .

ولذلك فإن الدول العربية ومنها مصر مدعوة في ظل أوضاعها وتحديات العولمة إلي التعاون فيما بينها ، وذلك بالاعتماد المتبادل بينها ، وتفعيل التعاون العربي الاقتصادي في مجال استخدام التكنولوجيا ، وترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وتحسين الجودة ، مما يساعد علي الصمود في الأسواق الدولية[٢] .

ومن المخاطر الاقتصادية التي تهدد شعوب العالم الثالث ، التراكم الشديد للثروات وزيادة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غني وتقدم وهيمنة ، والدول الفقيرة التي تزداد فقراً وتخلفاً وتبعية للنظام الرأسمالي ، وذلك من خلال غزو أسواقها تحت غطاء قانوني من الاتفاقات والمعاهدات ، لتصريف منتجاتها بصفة دائمة ، بالإضافة إلي وجود شركات متعددة الجنسيات ، ونظام للتجارة لا يعرف سوى الربح وتكديس الأموال دون النظر إلي الآخرين، وبذلك تحقق الدول التي تملك القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية الفائدة الكبرى[٣] .

وفي الحقيقة أن مصر في ظل اهتمامها وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبنيها لفكرة الاقتصاد الحر والانفتاح الذي يعتمد علي استيراد التكنولوجيا والثروات

١- فؤاد أبو حطب : العولمة والتعليم بين عولمة التعليم وتعليم العولمة، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر للعولمة ومناهج التعليم، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مركز تطوير التعليم، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص ٣.

٢- حازم الببلاوي : دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

٣- محمد سمير : العولمة عالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠، ص١١٤.

الوطنية التي يتم استغلالها بمعرفة رأس المال الغربي ، قد تغلب فيها النمط الاستهلاكي علي النمط الإنتاجي بصورة أصبحت تعوق التنمية الاقتصادية ، بل وتؤثر سلباً علي الهوية والمواطنة ، الأمر الذي يتطلب تأكيد القيم الاقتصادية التي تدعم هويتها الاقتصادية وتسهم في تحقيق التنمية ، وذلك من خلال الربط بين التعليم والتنمية[١] .

إن واقع خبرات التنمية في عالم اليوم يؤكد أن الإنسان يعد أكبر مصدر للثروة ، وأن مواهبه وقدراته الابتكارية ذات قيمة اقتصادية أكبر في إنتاج السلع والخدمات ، ومن ثم ينبغي الاهتمام بأخلاقيات وقيم العمل من خلال العملية التعليمية [٢] .

وعملية تنمية القيم لدى النشء تقع علي عاتق التربية ، وذلك من خلال ما تقدمه للمتعلم من مناهج دراسية تسهم في تنمية قدراته علي مواجهة تحدى المنافسة العالمية مع زيادة الإنتاج ، كما تسهم في إكساب المتعلمين المعارف والمفاهيم الاقتصادية الأساسية، ويقع علي عاتق المدرسة الثانوية العامة تدريب المتعلمين علي المهارات اللازمة لخوضهم سوق العمل المستقبلي والمشاركة في عمليات الإنتاج ، والتي من أهمها : مهارات الإدارة التنموية الحديثة الهادفة، والمهارات اللازمة للصناعات الدقيقة ومهارات التعامل مع المعلومات والموارد .

فضلاً عن الاهتمام بتنمية الوعي بالسلبيات المترتبة علي عولمة الاقتصاد والتي تتعلق بسيطرة الدول الكبرى والمؤسسات العالمية والشركات العملاقة علي مقدرات الأمور الاقتصادية في الدول النامية والفقيرة ، مما يساهم في إيجاد فرص مناسبة للتدخل الخارجي في شئون تلك الدول، خاصة وأن هناك اتفاق علي أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة .

١- محمد نبيل جامع : اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٤.

٢- حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٤١.

ب- العولمة الثقافة :-

يقصد بثقافة العولمة بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق علي الصعيد العالمي ، وبأقل قدر من القيود والعراقيل [١] .

ويرى أحد الدارسين أن العولمة هي فتح آفاق للتواصل الثقافي بين الأمم والشعوب فالمتوقع أن تكون هناك ثقافة عالمية مشتركة من نوع آخر ، ولابد لكافة الأمم أن تشارك فيها وفي إنتاجها بدرجة أو بأخرى من خلال تحقيق التلاقي والمشاركة الواعية والاتساق بين الحياة الفكرية والقيم السائدة وأسلوب الحياة وسلوك الأفراد [٢] .

ويبرز أنصار العولمة ضرورة العولمة الثقافية ، بأنها تهدف إلي تدعيم الانفتاح الحر علي الثقافة العالمية ، والعمل علي خلق عالم بلا حدود ثقافية ، ومع إطلاق الحرية الكاملة في الفكر والمعلومات ، ورفع الحواجز القائمة علي تداول الأخبار والمعلومات ، وهو ما يتم عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة .

وفي هذا تشير إحدى الدراسات إلي أن العولمة الثقافية : تعني انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلي المجال العالمي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية ، أي أن الإنسانية ستتعود النظر إلي ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد وبقاء وفناء واحد ، وتشترك فيما بينها في قيم عميقة تتخطي كل الخصوصيات الحضارية والثقافية[٣] .

وبذلك يكون الهدف من العولمة الثقافية هو تنميط العالم بثقافة واحدة ، أي جعل نمط الثقافة واحداً بين جميع الشعوب والمجتمعات ، فالعولمة في بعدها الثقافي تسعى إلي تكوين اتجاه عالمي نتيجة لصياغة ثقافة عالمية بقيمها ومعاييرها، فالعولمة عملية ثقافية

١- عبد الخالق عبد الله : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٨، عدد ٢، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، دسيمبر ١٩٩٩، ص٦٧.

٢- محمد أحمد فؤاد مرغني : مرجع سابق، ص١٤٢.

٣- فاطمة محمد السيد علي : البحث التربوي المقارن وتحديات العولمة في القرن العشرين،مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد التاسع، عدد٣٠، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، يوليو ٢٠٠٣، ص١١٩.

مع إطلاق الحرية الكاملة في الفكر والمعلومات ورفع الحواجز القائمة علي تداول الأخبار والمعلومات وهو ما يتم عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة .

ومن الجدير بالذكر أن القول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يكون شيئاً سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية علي العالم كله ، فالولايات المتحدة الأمريكية تتحكم وحدها في ٦٥٪ من المادة الإعلامية علي مستوى العالم كله ، ولقد عبر نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق عن ذلك بقوله" أنه يتعين علي الولايات المتحدة الأمريكية استغلال تلك الأهمية الإعلامية في تكوين نموذج أمريكي يسود العالم كله [١] .

وقد أدركت الدول المتقدمة خطورة الهيمنة علي مقدرات العالم وثقافاته ، ففي فرنسا هناك إجماع علي اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية اللغة والثقافة الفرنسية من التأثير الأمريكي ، ومنها إصدار قانون يلزم محطات البث التليفزيونية بألا تزيد نسبة البرامج الأجنبية من إجمال البث عن ٣٠٪ ، وفي اتفاقية التبادل التجاري الحر بين أمريكا وكندا فرضت الحكومة الكندية علي الإدارة الأمريكية استثناء كل الصناعات الثقافية والإعلامية من الاتفاق المذكور[٢] .

وفي ضوء ذلك يرى أحد الباحثين أن العولمة تمثل تحرياً ثقافياً غير مسبوق ، تحرياً قائماً علي الاجتياح الثقافي ، ويتم هذا الاجتياح في ضوء ثلاث آليات هي[٣] :-

١- تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي ، وتبدأ في التخلي تدريجياً عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية الواحدة .

١- عبد الهادي الجوهري : الانتماء الوطني، دار الشعب للطباعة والنشر، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٢-١٣.

٢- كريم أبو حلاوة : الآثار الثقافية للعولمة، عالم الفكر، المجلد ٩، عدد٣، المجلس الوطني للثقافة ولفنون والآداب ، الكويت ، مارس ٢٠٠١، ص١٨٤.

٣- محسن أحمد الخضيري: العولمة - مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦.

٢- الانقسام والتفكك الداخلي ، وظهور الشروخ الثقافية والحضارية ، وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة ، في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية الألوان والارتقائية .

٣- ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسة العبور إلي الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافي إلي أرجاء المعمورة .

وقد تؤدي تلك الآليات إلي سحق الهوية الوطنية المحلية وإعادة تشكليها في إطار هوية عالمية تنقل الثقافة من الخصوصية إلي العمومية ، وتنمي مفهوم المواطن العالمي الذي يعبر الحدود الجغرافية كمستهلك لثقافة وتكنولوجيا الدول العظمي دون أن يشارك في صناعتها أو تطويرها .

من هنا تبرز الحاجة إلي توعية النشء بكافة جوانب العولمة الثقافية وثقافة العولمة ، من خلال تبصيرهم بما تحمله من إيجابيات ، فهي تحمل معها فرصاً معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية التكنولوجية ، والتطورات في وسائل الاتصال وتقنيات الحصول علي المعلومات التي وضعت البشرية اليوم أمام آفاق معرفية لا نهائية ، ومن ثم يجب الاستفادة من تلك الإيجابيات والمساهمة في تطويرها والإضافة إليها ، وذلك كي لا يتحول المواطنين إلي مجرد مستهلكين سلبيين .

وكذلك تبصيرهم بسلبيات العولمة الثقافية ، حيث إنها تتمثل في محاولات الأنجلو أمريكية التي تسعى إلي فرض ثقافة أخرى مغايرة للثقافة العربية الإسلامية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المنظومة الثقافية من أجل تحديثها والارتقاء بعناصر القوة فيها ، وتحقيق التوازن بين الثقافة العربية وثقافة العولمة ، خاصة وأن الثقافة العربية الإسلامية ثقافة ذات جذور أصيلة لا تماثلها أي ثقافة أخرى .

لقد أصبح الحفاظ علي الهوية الثقافية ، والحضارية ، ومن ثم المواطنة ، هو ذلك التحدي المطروح أمامنا في عصر السماوات المفتوحة التي تكتظ بالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية من كل صوب ، وما تحمله من تأثيرات مختلفة تشكل الفكر ، والقيم، والسلوك ، وإنه من الطبيعي أن يؤثر هذا التحدي علي القادة ، والمفكرين ، والنخبة العربية، والتربوية ، والمجتمعات النامية بصفة عامة ، ذلك لأن أثارها السلبية ظهرت

بصفة جلية، من هنا فعلينا أن نفكر في إعداد الطرق المثلى التي تناسبنا وتناسب هويتنا الثقافية ، ومن ثم قياس المخاطر نسبة إلي الفوائد علي المجتمع بأسره .

ومن ثم فإن التحصين الحقيقي في مواجهة هذا التدفق الإعلامي - الثقافي الوافد هو وعي الفرد ، والمجتمع ، وقدرتهما علي حسن الاختيار ، والنقد ، والتمثل من بين ما يتساقط عليه مراعياً في ذلك الذاتية الثقافية والحضارية[1] .

ينبغي ألا يقتصر نشاطنا علي مقاومة ما في تلك الظاهرة ، والمبادأة إلي تقديم بدائل ، وهو الأمر الذي يعظم دور التعليم في صياغة المستقبل المتمثل في الدور الإيجابي ، والفعال الذي يتحتم علي المواطن أن يقوم به ، والذي يفرض بالضرورة أدواراً جديدة ، وتغيراً في الأدوار القائمة خاصة للعاملين في مجال التعليم .

إن التعليم بمعناه العصري هو التعليم مدى الحياة ، وتمكين الإنسان من خبرات التعلم الذاتي الذي يركز علي الخبرات ، والقدرات الحياتية - الاتصالية ، والإبداعية التي تشكل قدرة الإنسان علي حل المشكلات ، والابتكار[2] . ذلك لأن التعليم أصبح الآن ذي أبعاد دولية متعددة الجوانب ، حيث أصبح من الواجب أن تتوافر مهارات ، وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوى ، ومطلوبة عالمياً .

فالجودة الشاملة في العنصر البشري تمكنه من معرفة حقوقه ، وواجباته ، وتدريبه علي ممارسة هذه الحقوق ، والواجبات ، ومعرفته بمؤسسات المجتمع ، ومشاركته في ترسيخ ثقافة وحضارة المجتمع مع تفهم أفضل لثقافتهم الخاصة ، وزيادة الوعي بالثقافات الأخرى وهذه هي متطلبات المواطنة المستنيرة .

لذلك نجد أن العولمة الثقافية هي إحدى صور التحديات التي تفرض أدواراً مهمة علي التعليم الثانوي ، وعلي الأخص الثانوي العام بمزيد من تطوير أهدافه ، وفلسفته وأساليبه بحيث يكون قادراً علي ترسيخ الخصوصية الثقافية العربية لدى طلابه ، لتعزيز

١- سهير محمد صادق : متطلبات إعداد المعلم في ضوء التحديات العالمية " دراسة ميدانية "، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، العدد التاسع، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥، ص ٤٧ .

٢- حسين كامل بهاء الدين: مفترق الطرق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧٦.

الشعور بالمواطنة ، والانتماء والولاء للوطن ، والاعتزاز بجذوره وقيمه ، مع القدرة علي التحاور مع الثقافات الوافدة .

ج - العولمة السياسية :-

العولمة هي الدعوة إلي اعتماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية ، وأهم صورها التزايد الملحوظ في المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها ، ويرجع ذلك للتطور الديمقراطي علي المستوى العالمي لإتاحة الفرصة الكاملة للشعوب للتعبير عن إرادتها بحرية[١] .

والديمقراطية تعني" نظام سياسي يهدف إلي حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، بما في ذلك الأقليات وذلك وفقاً للدستور باعتباره سلطة القانون في المجتمع" [٢] .

فالديمقراطية توفر البيئة التي يمكن في إطارها تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين علي أحسن وجه ، فهي تقدم الأساس الاجتماعي والسياسي لتحقيق الاستقرار في العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المواطنين والدولة .

وعلي الرغم من الرؤية السابقة التي تشير إلي أن العولمة السياسية تقوم علي نشر قيم الحرية والديمقراطية ، ومبادئ حقوق الإنسان ، وحماية الأقليات وغيرها من المفاهيم المثالية ، إلا أن واقع العولمة يثبت العكس ، والدليل علي ذلك ظهور ما يعرف بحق التدخل لاعتبارات سياسية أو إنسانية ، والتي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شئون الدول الأخرى ، وذلك عبر تسخير المؤسسات الدولية والهيمنة علي مجلس الأمن ، وهذا الحق إنما يعني بدور شرطي العالم علي مرأى الشرعية الدولية أو رغماً عنها ، انطلاقاً من توجه سياسي يرى أن القوة هي الحق وأن امتلاكها يبرر الاستفراد الأمريكي بالعالم ويبرر بالتالي ازدواجية المعايير والمواقف بعيداً عن العلاقات المتكافئة والتوجهات العقلانية والأخلاقية التي يحتاجها العالم لإدارة تسيير شئونه [٣] .

١- هالة مصطفي : العولمة دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٤، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٨.

٢- *Veldhuis, Ruud : The Art of Teaching Democracy : The Theory . Democracy Digest, Sep- Oct 1998, Vol.2 ,No.5.*

٣- كريم أبو حلاوة : مرجع سابق ، ص١٩٠.

والعولمة بذلك وضعت كيان الدولة في مأزق حقيقي ، فالدولة ليست الفاعل الوحيد علي المسرح السياسي العالمي في ظل العولمة ، بل هي مجرد وحدة ضمن شبكة من الوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً ، ولم تعد الدولة هي مركز السيادة في عالم العولمة ، ولم تعد هي صاحبة القرار الوحيد ، وهي ليست مسئولة المسئولية الكاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وأمنها ومصيرها[١] .

و تتمثل العولمة السياسية في انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والخصخصة والاقتصاديات المفتوحة بوجه عام[٢] .

ومن ثم فإن العولمة ستحكم علي الدولة الوطنية بالإلغاء ، وعلي السيادة بالعجز، فالعولمة بذلك هي بالفعل نظام يقفز علي الدولة والأمة والوطن .

ويشير أحد الباحثين إلي تزايد الدور المؤسساتي للمؤسسات الدولية ، ودور المعاهدات والاتفاقيات الدولية الصادر عن هذه المنظمات ، والاحترام الكامل للمواثيق والقرارات الصادرة عنها ، بل وامتلاك هذه المنظمات قوة فعل غير قليلة لفرض إرادة المجتمع الدولي لدرجة إعلان الحرب واستخدام القوة العسكرية لتحقيق احترام إرادة المجتمع الدولي [٣] . وقد تستخدمها بعض الدول الكبرى لتؤثر علي النظم السياسية في الدول النامية بدعوى البحث عن الديمقراطية وفرض تطبيقها علي الدول [٤] .

ومن ثم نجد أن العولمة السياسية أثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة كونية جديدة ، وبدأت مرحلة تتساءل عن معني السيادة القومية أمام السيادة العالمية ، والدولة القومية أمام المجتمع العالمي ، والاقتصاد القومي أمام الاقتصاد الكوني ، والهوية والشخصية القومية أمام الهوية والشخصية العالمية . فالعولمة السياسية هي نتاج للعولمة الثقافية والاقتصادية ، وبالتالي يجب علي النظم التربوية والسياسية أن تعي علاقة التأثير

١- حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص٢٣٥.

٢- بيتر تليور : الجغرافيا السياسية، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، ج ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٠.

٣- محسن أحمد الخضيري : مرجع سابق، ص٢٢.

٤- أندريه زكي : مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩ .

والتأثر بين النظام السياسي وبقية النظم الأخرى ، ومن ثم تبرز الحاجة إلي توعية الشباب بضرورة استقلال النظام السياسي ، والتأكيد علي التغيير والتحديث السياسي ، وبدء مسيرة الديمقراطية يجب أن يبدأ من الداخل ولا يفرض فرضاً علي المجتمعات والدول، خاصة وأن القيم والمبادئ السياسية شأنها شأن باقي القيم والمبادئ الإنسانية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المجتمعات التي توجد فيها ، وتتأثر بثقافتها وأيديولوجيتها الخاصة.

ولقد ترتب علي ذلك مسئوليات جديدة علي الأنظمة التربوية ومنها الديمقراطية، ولتفعيل هذا الأسلوب الديمقراطي ليصبح أسلوب حياة يجب علي المجتمعات العمل علي ضرورة مساعدة المواطنين علي استخدام أساليب الحكم الصائب علي الأمور وإصدار الأحكام المستنيرة بالنسبة لما يعرض أمامهم من أمور وتدريبهم علي طرق طرح الرأي وتدعيم أسانيده ومناقشة الآراء المغايرة ، وتشجيعهم علي تقبل آراء وأفكار الآخرين والتعبير عن آرائهم الخاصة بحرية ودون خوف من النقد مادامت لا تجور علي حقوق الآخرين ، ودفعهم للاشتراك في المناقشات الجدلية الاجتماعية والسياسية دون خوف من اضطراب علاقاتهم الاجتماعية بالآخرين .

كما قدم الإتحاد الأمريكي للمعلمين بالاشتراك مع شبكة التميز التعليمي ، وما يعرف " بدار الحرية *Freedom House* " ثلاثة من الأفكار الرئيسة التي تهدف من ورائها إلي أن تعمل المدارس عن قصد علي نشر غايات المجتمع الديمقراطي الحر ، من خلال مشروع مشترك بعنوان" التعليم من أجل الديمقراطية" وتتمثل هذه الأفكار الثلاثة في [1] :-

١- الديمقراطية هي أكثر أشكال الحكومة البشرية جدارة بأن تقدر وتوضع في الاعتبار.

٢- لا يمكن التسليم ببقاء الديمقراطية أو انتشارها وكمالها في الواقع ، (وهذا ما يتفق مع ما دعا إليه جان جاك روسو حين قرر أن الديمقراطية بمعناها التام والكامل لم ولن تتحقق إطلاقاً ، وإنما نسعى فقط للاقتراب منها ، حيث أن للديمقراطية عيوب منها : سرعة تغيير الحكومات والتعرض للحروب الأهلية) .

١- دونا تشايدا ، مارفين سترون، فلوريتا ميكنزي: إعداد الطلاب للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: السيد محمود دعدور، إبراهيم رزق وحش، عالم الكتب، القاهرة،١٩٩٩، ص٤٤.

٣- بقاء الديمقراطية مرهون بأن ننقل إلي كل جيل جديد رؤيتنا السياسية للحرية والمساواة .

ومن ثم ، فالديمقراطية قيمة وطنية تربوية ، حيث تخرج بالطلاب عن نطاق ذواتهم وتدريبهم علي آداب الحوار والاستماع للرأي الأخر وقبول الأخر ، ومن ثم تكسبهم قيم التسامح في مقابل التسلط والعنف والتعصب ، وهذا لن يتحقق بطرح الشعارات وترديدها ولكن من خلال مناقشات حرة يتوصل الطلاب من خلالها إلي وجهات نظر مشتركة يصلون إليها بالمنطق والإقناع ويخضع فيها الفرد لرأي الأغلبية .

وخلاصة القول أن توفير المناخ الديمقراطي وتمثل الطلاب لقيم الديمقراطية في سلوكهم اليومي ، يساهم في ترسيخها في سلوكيات الطلاب ، ويرشدهم إلي التعرف علي حقوقهم وواجباتهم التي حددها الدستور وكفلها القانون الذي ينبغي أن يحترموه ويقدروه في ذاته.

وفي ضوء ما سبق ، تبرز الحاجة إلي ضرورة الاهتمام بتنمية الوعي بقضايا العولمة الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، باعتبار أنه مهما اختلفت وتباينت الآراء حول قضايا العولمة ، فعلي المواطنين أن يكونوا علي وعي كامل بها ، وبالتالي مساعدتهم علي تحديد الجوانب التي ينبغي الأخذ بها ، والجوانب التي ينبغي تنحيتها جانباً ؛ لتأثيرها السلبي وانعكاساتها الضارة .

وإنه من الخطورة أن نتعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق أو القبول المطلق، فالرفض المطلق للعولمة لن يمكن المجتمعات من تجنب مخاطرها ، كما أن القبول المطلق لها لن يمكننا من جني ثمارها ، ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات التي تسمح للمجتمع المصري بأن يعظم الفوائد من عملية العولمة ، ويحجم ما يمكن أن تتركه العولمة من سلبيات ومخاطر ، وذلك من خلال العمل علي ثلاثة مستويات هي [١] :

١- حسنين توفيق إبراهيم : العولمة – الأبعاد والانعكاسات السياسية- رؤية من منظور علم السياسة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٨، العدد ٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ١٩٩٩، ص ص ٢١٦-٢١٧.

١- المستوى الوطني (الداخلي) ، وحتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي .
٢- المستوى الإقليمي ، وضرورة تفعيل هياكل وسياسات التكامل الإقليمي .
٣- المستوى العالمي ، وضرورة العمل علي إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية .

ودون التحرك علي المستويات الثلاثة سالفة الذكر ، فإن المدرسة والمؤسسات التربوية في المجتمع المصري ، لا يمكن لها أن تتعامل مع تحديات ومتطلبات العولمة ، وستبقي أسيرة لمشكلاتها المتعددة المزمنة ، وللتحديات الجديدة التي تفرضها المستجدات والتحولات الراهنة ، مما يؤدي إلي تفاقم مظاهر العنف والفوضى ، وعدم الاستقرار في المجتمع [١].

مما سبق تتأكد الأهمية المتزايدة للتعليم في ظل العولمة ، من خلال إمكانية لحاق الدول النامية بالدول المتقدمة ، فلا بد لها من مواجهة ما فرضته العولمة من تحديات ، وما أفرزته من قضايا معاصرة ، فالتعليم هو السلاح الذي لابد أن تمتلكه الدول النامية ، وتسعى إلي تطويره ليواكب العصر الذي نعيشه .

والتعليم أيضاً هو الوسيلة المناسبة للدول النامية لاستثمار مواردها بشكل إيجابي فمن خلاله يتم إعداد الأفراد المؤهلين للقيام بعملية التنمية ، الأمر الذي فرض علي تلك الدول تطوير مناهجها التعليمية للحاق بمسيرة التقدم .

لذا تتمثل الغايات التربوية في ظل العولمة في :-

- تنمية عادة التفكير الإيجابي وقبول المخاطرة .
- لم تعد وظيفة التربية قاصرة علي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية، بل تجاوزته إلي النواحي الوجدانية والأخلاقية .
- لم يعد هدف التربية هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه ، بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه .

١- المرجع السابق: ص ٢١٧.

وفي هذا تشير إحدى الدراسات إلي أن هدف التربية لم يعد قاصراً علي نشر التعليم بنوعيته وآفاقه ، كما أن تمسكنا بهويتنا وقيمنا وتراثنا وانتمائنا العربي لا يجب أن يتعارض مع كون الإنسان المصري قادراً علي أن يتعايش مع الآخرين ويتفاعل معهم في ظل العولمة[١] .

٥- الانفجار السكاني :-

يعد الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم ، حيث زاد عدد سكان العالم من (٥و٥) بليون نسمة في نهاية عام ١٩٦١م إلي (٦) بلايين نسمة عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلي (٥و٨) بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م وأن ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون في الدول النامية التي يمثل العالم العربي جزءاً كبيراً منها ، ومصر كدولة نامية يوجد بها تزايد مستمر في السكان حيث ارتفع عدد السكان من (٩١٧و٤٢) مليون نسمة في عام ١٩٨٢م إلي (٣٤٣و٦٦) مليون نسمة في عام١٩٨٨م ووصل إلي ما يقرب من ٨٠ مليون عام ٢٠٠٨م ، كما أنه من المتوقع أن يتضاعف هذا العدد إلي (١٤٠) مليون نسمة في عام ٢٠٢٥م [٢] .

وأساس المشكلة السكانية في مصر تتمثل في زيادة سريعة في البشر لا يقابلها زيادة مناظرة في استغلال الموارد ، وكذلك سوء التوزيع السكاني ، فالتركيز السكاني في المدن أكبر من الريف[٣] .

تعد الزيادة السكانية من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس آثارها علي مستوى رفاهية البشر حاضراً ومستقبلاً ، وتعددت هذه الآثار فمنها ما يتعلق بالأسرة والصحة والتعليم والخدمات والنقل والمواصلات والموارد الاقتصادية [٤] .

١- هدى حسن حسن : التعليم وتحديات ثقافة العولمة، مجلة كلية التربية، العدد ٢٣، جزء ٣، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص ٢١١ .

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مطبعة الجهاز، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧ .

٣- فتحي أمين : مرجع سابق، ص١٦.

٤- فوزي عبد السلام الشربيني : تطوير برنامج إعداد معلم الجغرافيا بكلية التربية علي ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٢.

فالمشكلة السكانية لها تأثير علي جميع مناحي الحياة خصوصاً الجانب التعليمي فهي تعوق العملية التعليمية من حيث التطوير والرقي ، بالإضافة إلي الكثافة الطلابية وقلة عدد المعلمين ، وعدم قدرتهم علي القيام بأدوارهم علي أكمل وجه .

فالزيادة المستمرة في أعداد السكان أضافت أعباء جديدة علي التعليم تمثلت في النفقات اللازمة لإقامة المباني والفصول والتجهيزات ، وتنفيذ البرامج المختلفة التي تخدم الطلبة[١] .

ويتضح تأثير الزياوة السكانية علي تربية المواطنة لدى الطلاب فيما يلي :-

- أدت الزيادة السكانية إلي أن نظام التعليم يواجه ضعفاً كبيراً مع ظهور العجز في ميزان المدفوعات ، وكذلك الأزمة الاقتصادية الحالية والزيادة المتوقعة في عدد السكان بالرغم من النقص في معدل المواليد نتيجة عوامل التعليم وانتشار الوعي التنظيمي [٢] .
- إن الزيادة السكانية تؤدي إلي ارتفاع كثافة الفصول والذي يؤدي بدوره إلي آثار تربوية غير مرغوب فيها تؤثر علي فعالية التعليم والمعلم والمدرسة مما يشعر الطلاب بالاغتراب ويؤثر سلباً علي شعورهم بالمواطنة ، وهذا يؤدي إلي مخرجات تعليمية لا تتناسب مع متطلبات الدولة واحتياجاتها[٣] .
- أدت الزيادة السكانية إلي عدم توافر المسكن الصحي الملائم للعديد من الأسر؛ نتيجة لارتفاع أسعار المسكن من ناحية، وعدم توافر الوحدات السكنية المناسبة لمواجهة الزيادة السكنية [٤] .

لذلك فإن مواجهة المشكلة السكانية واجب قومي يتطلب من المدرسة الثانوية العامة اتخاذ إجراءات سليمة لمواجهتها في مقدمتها حسن إعداد الثروة البشرية وصقلها

١- سالم بن مستهل شماس: دراسات في المناهج والإدارة التعليمية، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٩.

٢- رأفت عبد الفتاح حسين : دور التعليم العام في بناء الشخصية المصرية علي ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ١٠١ .

٣- أحمد فاروق عبد الرحمن : مرجع سابق، ص ٥٩.

٤- نبيل السملوطي : التحديات الاجتماعية، مؤتمر التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل ، مرجع سابق ، ص٢١٢.

بالمهارات والخبرات والقدرات الضرورية لمواجهة تحديات التنمية ومتطلبات العصر، وكذلك دفع عملية التنمية الشاملة والتخطيط الجيد لاستثمار الموارد المتاحة، وتحقيق نمو سكاني متوازن مع القدرات الحقيقية للنمو، وتوزيع السكان بشكل متوازن إلي كل مكان في الدولة لاستثمار الموارد المعطلة حتى يكون هناك شعور بالانتماء والمواطنة.

ثانياً: التحديات المحلية وانعكاساتها علي تربية المواطنة لدى الطلاب :-

نتيجة للتحديات العالمية، ومع بروز فكرة العولمة، وانتشار تداعياتها، وما يتوقع لها من محاولة السيطرة والهيمنة علي عديد من المجالات الاقتصادية والإعلامية والسياسية والثقافية والاجتماعية، برزت مخاوف عديدة لدى الشعوب من احتمالات ذوبان الهوية الثقافية، وإضعاف الانتماء الوطني، ومن ثم زعزعة قيم المواطنة، الأمر الذي يجد فيه المواطن أنه يعيش عالمين متناقضين في شخصيته أي يعيش ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى ثقافة غربية تسلبه الأولى وتدفعه نحو عصرنه فردية كوكبية مصطنعة، وبين العالم الأول والعالم الثاني يقف المواطن عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي وبين عصرنه الآخر المغتربة عنه فيصبح منفصماً في ذاته مغترباً في ثقافته [1].

وعلي الرغم من الإيمان بأن مصر حالة خاصة بحكم موقعها وموضعها، وتتمثل خصوصيتها في قدرتها علي مواجهة الخطر، وقدرتها علي التمركز حول الذات عند الضرورة إلا أنه لوحظ في العقود الأخيرة حدوث تحولات بنائية حادة وسريعة، ومتلاحقة أثرت بشدة علي مكونات البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، كما أثرت علي الإنسان المصري لدرجة أحس معها البعض أن النسق القيمي يتعرض لخطر، وأن قيم المواطنة والانتماء كقيمة إيجابية بدأت تخبو جذورها وتقل درجتها لدى البعض.

١- موسى علي الشرقاوي: وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة " دراسة ميدانية "، مرجع سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

وفيما يلي رصد وتحليل لبعض التحديات والمظاهر التي دبت في أوصال المجتمع المصري والتي أدت بدرجة ما إلي إضعاف قيم المواطنة والانتماء وانعكست علي تربية المواطنة لدى الطلاب ، وذلك فيما يلي :

أ - غياب المشاركة السياسية :-

إن غياب المشاركة السياسية للشباب لما يعانيه من فراغ سياسي مسئولة عنه كل الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم ، فعلي الرغم من أن كل تلك الأحزاب لديها أمانات وأمناء للشباب ، إلا أنها بعيدة عن العمل الشبابي ، ولا صلة لها بقضايا الشباب ، وقد عجزت تلك الأحزاب عن أن تجمع الشباب حولها ، وأن يكون لها المشروع الوطني القومي الذي يجعل الشباب يؤمن به ، ويعلل قادة الأحزاب عجزهم عن العمل الشبابي بأن الحياة السياسية غير سليمة ، وأن الأحزاب تمارس دورها في ظل قانون مستمر للطوارئ يجعلها تعمل في ظروف غير طبيعية ، حيث يحظر هذا القانون علي الأحزاب أن تقوم بأي نشاط سياسي بين الشباب حتى ولو كان تربوياً أو ثقافياً[1] .

لذلك نجد شبابنا وقد أقصي عن الممارسة السياسية يعاني من الفراغ السياسي، ويشعر أنه كم مهمل ولا قيمة لرأيه أو فكره في المجتمع ، وهذا الشعور يخلق لدى الشباب نوعاً من اللامبالاة وعدم الانتماء والمواطنة والوعي بمشكلات المجتمع ، ويجعل الشباب سهل الانقياد والتأثر بالتيارات المختلفة .

وفيما يتعلق بمرحلة التعليم الثانوي العام يتضح ضعف الدور الذي تلعبه في التنشئة السياسية للطلاب ، وذلك لأنها لا تساعد علي توضيح النظام السياسي وتفسير نظام الحكم والأحزاب ، وتندر بها المعلومات المتصلة بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وحرية الرأي والمعارضة ، ويدعم بدلاً من ذلك قيم الخضوع والطاعة والامتثال [2] .

وفيما يتعلق بممارسة الطلاب للأنشطة التي تدعم المشاركة السياسية فقد اتضح غياب هذه الأنشطة وإهمال تلك التنظيمات ، وذلك لوجود عدد من المعوقات مثل قلة

١- إسماعيل إبراهيم : الشباب بين الانحراف والتطرف ، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣٤.

٢- مصطفى قاسم : التعليم والمواطنة – واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية-، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٤٩.

الميزانيات المخصصة للأنشطة والتنظيمات ، وعدم اقتناع المدارس وأولياء الأمور بأهمية مثل تلك الأنشطة والتركيز علي الجوانب التحصيلية ، مما كان له الأثر الكبير علي الانفصال بين المدرسة والمجتمع ، وقد ظهر ذلك من خلال الإحجام الواضح عن المشاركة في الانتخابات لغياب شعور الطلاب بدورهم في تحديد وصياغة واقع المجتمع ، وقد أدى ذلك إلي ضعف الشعور بالانتماء والمواطنة لدى الطلاب .

ب - ضعف ممارسة الديمقراطية :-

الديمقراطية طريقة حياة ، يمنح الفرد من خلالها الحرية في اتخاذ القرارات في كافة نواحي الحياة ، وأن يعبر عن رأيه بالقدر الذي لا يتعارض مع حرية الآخرين ، أو يجور علي حقوقهم في التعبير عن آرائهم ، وكذلك حصول الفرد علي حقوقه بالشكل الذي يجعله يشعر بالمساواة والعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص في المجتمع الذي ينتمي إليه ، وذلك في ظل سيادة الدستور واحترام القانون .

ومن جهة أخرى ترتبط الديمقراطية بالمواطنة لأن وجود الديمقراطية يخلق المواطنة المسئولة، وهكذا تضع الديمقراطية عدة معايير لهذا النوع من المواطنة تتمثل فيما يلي [1] :-

١- الاهتمام والمنافسة والدافع ، فيفترض في المواطن الديمقراطي الاهتمام بالشئون العامة والمشاركة فيها ، ويفترض فيه القدرة علي المشاركة السياسية ، ووجود الدافع القوي للمشاركة في مجريات الأمور.

٢- المعرفة ، فيفترض في المواطن توافر المعرفة لديه بالمسائل السياسية ، فيعرف ما هي الموضوعات السياسية ، وتاريخها ، وما هي الوقائع المرتبطة بها ، وما هي القرارات أو السياسات البديلة المقترحة لها ، وما هي مواقف الأحزاب منها ، وما هي النتائج المحتملة لكل قرار أو سياسة .

٣- المبدأ ، فيفترض أن المواطن يشارك طبقاً لمعايير ليست مرتبطة بالمصلحة الشخصية فقط وإنما بالصالح العام أيضاً.

١- السيد عبد المطلب غانم، وآخرون: المشاركة السياسية علي المستوى المحلي- حقيقة التعددية السياسية في مصر- ، " دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية "، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٤١.

٤- الرشادة ، فيفترض أن سلوك المواطن يكون تعبيراً عن حسابات دقيقة ، تستبعد منه العوامل الذاتية .

ولقد اجتاح العالم خلال العقود القليلة الماضية ما يمكن أن يطلق عليها الثورة الديمقراطية ، وازدهار أي مجتمع إنما يعتمد علي عاملين هما العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، ولقد بدأت الثورة الديمقراطية تجتاح مجتمعات شرق أوربا وشرق أسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ومجتمعات أخرى في دول العالم الثالث ومنها مصر ، وهكذا فقد صار وجود نظم ديمقراطية تتميز بالمنافسة الحزبية أحد معايير المشاركة في النظام الدولي الجديد ، ولا شك أنه توجد استثناءات تفرضها الظروف السياسية ولكن الضغوط الدولية من أجل التطور الديمقراطي تزداد تدريجياً بالنسبة للدول التي تحتاج إلي معونات خارجية[١].

وهذا التحول الديمقراطي لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسية وصنع القرار ولكن أصبح شرطاً ضرورياً لتكريس الثورة التكنولوجية وثورة التكتلات الاقتصادية حيث تعتمد الثورة التكنولوجية علي العقل البشري الذي تعد الحرية شرطاً لازماً لضمان عمله بقوة كاملة [٢] . وبناء علي ذلك فقد تحولت في السنوات الأخيرة أكثر من ٤٠ دولة من نظم ديكتاريورية أو شمولية إلي نظم ديمقراطية ، ولكنها لم تصل إلي البدان العربية حتى الآن بمعناها الحقيقي ، لذا لن تستطيع هذه الدول المساهمة في بناء العالم الحر ، ولن تحتل مكانها اللائق في الخريطة العالمية ، وسوف تتسع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، لأنها ستواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بعقلية الماضي ، وخاصة أنها تعاني من نقص الحرية ونقص المعرفة[٣].

وهكذا فإن الديمقراطية في دول العالم الثالث ديمقراطية مزعومة لا تمتلك الحرية المطلوبة والتي تعتبر أهم ركائز الديمقراطية[٤].

١- شاكر محمد فتحي : مرجع سابق، ص ص ١١-١٢.
٢- المرجع السابق، صص١٤-١٥ .
٣- طه الشريف: قضايا الإصلاح وإرادة التغيير، مطابع الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧.
٤- باولو فريري: المعلمون بناة ثقافة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

وحتى تمثل مصر مكانة سامية بين الدول الأخرى في تمثلها للديمقراطية ، لابد وأن يكون نظامها السياسي نموذجاً يحتذي به ، ولا يمكن أن يحدث هذا بدون ديمقراطية في التعليم بمعناها ومفهومها الكامل .

واستلزم الاتجاه الديمقراطي وجوب تكافؤ الفرص أمام الجميع في التعليم وفتح أبواب المدارس وتنويعها حتى تتاح الفرصة أمام كل فرد في المجتمع في أن يصل إلى أقصى ما بؤهله مواهبه وقدراته ، وهكذا لم يعد التعليم حليه يحصل عليها كل من يريد بل صار حقاً لكل مواطن ، وواجب علي الدولة تكفله لجميع أفرادها ، بل وواجباً علي كل فرد يعاقب عليه ذا قصر فيه ،علي اعتبار أن التقصير في التعليم هو تقصير في واجباته كمواطن.

ولقد ترتب علي ذلك مسئوليات جديدة علي الأنظمة التربوية ومنها المدرسة الثانوية العامة ، فلابد أن تتمتع المدرسة بالديمقراطية والحرية ، وإذا كانت الديمقراطية تساهم في تفجير طاقات الفرد عن طريق احترام حقوقه وحريته وإتاحة الفرص للمشاركة في اتخاذ القرار ، فإن التعليم بالتالي يتكامل مع الديمقراطية ، ويحقق الاستفادة من طاقات الفرد ، إلا أن هناك عوائق تحول دون تمتع المدرسة الثانوية بالحرية ، تتمثل بدرجة كبيرة في العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة المحيطة بها ، والمدرسة الديمقراطية التي نحتاج إليها ليست المدرسة التي يقوم فيها المدرس بالتدريس والتعليم فقط ، وليست هي مدير المدرسة بكل مقومات القيادة التي يملكها ، بل هي التي تنفتح دائماً علي السياق الواقعي للطلاب ، إلي جانب اتصافها بالتواضع الحقيقي والانفتاح علي البيئة ، وهي التي تحقق الاستقرار النسبي للطلاب ، لأن قضية استقرار طلابنا تمثل أهمية خاصة ، ولا يوجد استقرار ولا أمان بدون ديمقراطية ، لما تنتجه هذه الديمقراطية من حرية واحترام للطالب ، تؤدي إلي شيوع الثقة بما تتخذ من قرارات وسياسات في صالح العملية التعليمية[1] .

١- طارق حجي:الثقافة أولاً وأخيراً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٩.

وهذا يتطلب من المدرسة الثانوية العامة أن تعود الطلاب علي المشاركة في اتخاذ القرارات ، وأن تسمح لهم بممارسة الديمقراطية حيث حرية الرأي والتعبير عن الذات والمناقشة والحوار ، وممارسة العديد من الأنشطة التي تدعم قيم الديمقراطية لدى الطلاب .

ج - التخبط القيمي وفقدان المعايير :-

ظهر التخبط القيمي وفقدان المعايير علي مسرح الحياة الاجتماعية في المجتمع كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي شهدها مجتمعنا في فترة من فتراته التاريخية الحديثة ، ويتجسد ذلك في تبني البعض لقيمة اللامعيارية ، حيث رأى البعض أن عدم الالتزام بالقيم والمعايير الإيجابية في سلوكه أمر مرغوب فيه في ظل السياق الاجتماعي الذي يعيش في إطاره لأنه أدرك في ضوء خبرته لمعطيات الواقع أن تمسكه والتزامه بالقيم والمثل لا يمكنه من التوافق والتعايش مع هذه التحولات ، بل إن عدم الالتزام وتبني القيم المشوهة هو صمام الأمان والآلية التي تمكنه من المحافظة علي بقائه وإشباع حاجاته . مثال ذلك المدرس الذي يستقطب التلاميذ للدروس الخصوصية، ومهندس الحي الذي يمنح التراخيص بشكل لا يتسق واللوائح والقوانين ، والطبيب الذي لا يلتزم بتقاليد مهنته الإنسانية ، والمزارع الذي يزرع البانجو والمخدرات بصفة عامة في الحقول ، وكل هؤلاء وغيرهم يهمهم أساساً العائد المادي بغض النظر عن الآثار المدمرة التي ستنتج عن سلوكهم وقيمهم المشوهة والتي يكون لها تأثير سلبي علي قيم المواطنة لديهم[1] .

إذا كانت مسئولية التربية هي تنمية الفرد في كل الاتجاهات فإنها منوطة بتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب والتأكيد علي السلوكيات الإيجابية ، وتتحمل التربية مهمة التوافق والترابط بين أفراد المجتمع متسماً بنسيج اجتماعي ثقافي قيمي واحد ، ولكن في الآونة الأخيرة طرأت علي الساحة متغيرات كثيرة سواء سياسية أو مجتمعية (اقتصادية -اجتماعية) أو إعلامية كان لها أكبر الأثر بل مازالت تؤثر علي جوانب حياة الإنسان، وخاصة في الجانب الأخلاقي مما أدى إلي اهتزاز القيم التي يفترض أنها قيماً

١- عبد الهادي الجوهري : الانتماء الوطني، مجلة إشراقه، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للبحوث الثقافية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٢.

ثابتة ، وأدى ذلك إلي الإشارة بأصابع الاتهام إلي المؤسسات التربوية التي تتحمل مسئولية التنمية الأخلاقية للفرد .

والإعلام في تناوله أو عرضه أغاني أو مسلسلات مثلاً فيها الإطاحة بدفاتر الطلاب في وجه المعلم أثناء الدرس والخروج من حجرة الدراسة للغناء والرقص ، إنما هو مؤشر خطير في هز كيان المجتمع والإطاحة بقيمه الممثلة في المعلم علي جميع المستويات وأصبح المعلم في مخيلة الطلاب يستهان به ويمكن الاستغناء عنه ، وبذلك يصبح الطلاب بلا ضابط أو رابط وتزداد الهوة بين التربية الخلقية وبين الأفراد ويزداد العبء علي التربويين لإعادة الأمور إلي نصابها الصحيح وللمدرسة الثانوية دور مهم في القيام بهذا الدور الأخلاقي نظراً لحاجة الطلاب في مثل هذه المرحلة إلي من يوجههم ويرشدهم إلي القيم الأصيلة التي ينبغي أن يتمسكوا بها والتي تعمل علي حمايتهم من ذلك الغزو الثقافي الذي يسحق هويتهم ويضعف قيم المواطنة لديهم .

ويشير سعيد إسماعيل إلي ذلك بقوله : " لا بد من التنبه إلي خطورة ما قد يتسرب من خلال بعض الأفلام والتمثليات من قيم وعادات قد لا تتفق مع القيم الدينية كما نرى الممثل الذي قد يواجه أزمة أو مشكلة لا يفكر في اللجوء إلي المسجد أو قراءة القرآن بحثاً عن الراحة النفسية وطلب الهداية من الله عزوجل ، وإنما يهرع إلي ملهي ليلي ليشرب الخمر أو يدمن السموم البيضاء ، وهذا فضلاً عن النهم الواضح في التدخين من جانب معظم الممثلين في كثير من الأعمال التمثيلية[1] .

كما ازدادت التقنية في تقديم المعارف والمعلومات المتعددة حيث أصبح بإمكان الفرد الحصول عليها بسهولة وفي زمن قياسي وذلك عن طريق الإنترنت والذي يروج له الإعلام بالمسابقات والحصول علي جوائز لحفز فئة الشباب لفتحه والتعامل معه بسهولة، ولا ننكر أن للإنترنت جوانب إيجابية ولكن أيضاً له جوانبه السلبية علي الشباب من الجنسين حيث ساعد علي كسر الحواجز والعوائق التي تحول دون إشباع الرغبات سواء اجتماعياً أو دينياً .

١- سعيد إسماعيل علي : فقه التربية، مدخل إلي العلوم التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٧٤

فإذا سادت القيم الأساسية السامية التي ترتبط بكرامة الإنسان وتتحقق بها مصلحة المجتمع ، كان ذلك دليلاً علي تقدم المجتمع ورقيه ، غير أنه يحدث أحياناً في مراحل التغير السريع أن يتعرض التنظيم القيمي لدى بعض الأفراد في المجتمع للإخلال بحيث تعلو عليه الأنانية الفردية .

تمثل هذه المتغيرات ضغوطاً علي المدرسة في تحملها مسئولية الانضباط القيمي لدى الطلاب في مرحلة الشباب بالمدرسة الثانوية مما أضحى يشكل أزمة تربوية قيمية يجب التصدي لها لحماية الشباب ، فما دام هناك خلل قيمي أخلاقي - حيث تمثل المدارس صرحاً للمشكلات الأخلاقية والصراعات كالكذب والتصرفات التي تدل علي عدم الاحترام أو العنف والسرقة - فإنه بالتالي يؤدي إلي خلل سلوكي كتحطيم الكراسي وكسر الأبواب وتغطية الجدران برسوم وألوان تشوهها ، والبعض يحاول منع المعلم من الشرح معلنين له ترك عشر دقائق فقط ليقول ما لديه .

ويؤكد عبد العظيم أنيس علي هذا المعنى بقوله : " إن الساحة التربوية في الآونة الأخيرة تشهد درجة كبيرة من عدم الضبط الذي توغل من المجتمع إلي داخل أسوار المدارس ومنها إلي الفصول الدراسية والتي كانت إلي عهد قريب تحظى بوافر الاحترام والتقدير من الجميع بل كانت تسمى محراب العلم ، ويرجع ذلك إلي التغييرات المجتمعية السريعة والمتلاحقة[1] . لا شك إن كل هذه الأمور تؤثر علي درجة انتماء الطلاب وعلي قيم المواطنة لديهم .

د - زيادة الشعور بالاغتراب :-

حينما تتجه العولمة نحو توحيد النظام العالمي ودمج الإنسانية كلها داخلها مدعية فرضية التقارب الثقافي ، فإن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك ، ويكشف العديد من أنواع التنافر والشعور بالاغتراب ، فمثلاً عندما تحث العولمة علي استيراد نماذج ثقافية غربية إلي المجتمعات النامية ، فإن الممارسة تكشف عن عدم ملاءمة هذه النماذج ، لأنها لا تتوافق مع التكوين الثقافي لهذه المجتمعات ، ومن ثم تتفاقم أزمة الشعور بالاغتراب ، وقد

١- عبد العظيم أنيس: التعليم في زمن الانفتاح، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣١.

عبر زكي نجيب محمود عن هذه القضية حينما أشار إلي أن الشباب المصري يقع في أزمة حضارية لأنهم في الحقيقة بمثابة من يحيا ثقافتين متعارضتين في وقت واحد ، أحداهما خارج النفس والأخرى مدسوسة في حناياها ، فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع ، بينما تجد حضارة الماضي رابطة خلف الضلوع [١] .

وشعور الفرد بالاغتراب يعنى أن المجتمع لا يحس به ، ولا يعنيه أمره ، وبأنه لا قيمة له في المجتمع ، ويؤدي ذلك إلي تقليل الفرد من أهدافه وطموحاته وفقدان الحماس والدافع والباعث علي المشاركة الفعالة في المجتمع التي تعمل علي تربية المواطنة لديه .

وبالرغم من الدور المهم للتعليم والعملية التعليمية في المجتمع إلا أنه يوجد به بعض السلبيات التي تعمل علي إشاعة المشاعر السلبية بين المتعلمين وخاصة طلاب المرحلة الثانوية وهذه المشاعر يمكن تلخيصها بلفظة "الاغتراب" وعدم الشعور بالمواطنة ومن أمثلة هذه السلبيات:-

- إن بعض المناهج الدراسية وضعت بمعرفة منظمة اليونسكو وشارك في وضعها أناس لا يهتمون بالجوهر ، بل يهتمون بالشكليات التي غلب علي معظمها الطابع الأجنبي[٢] . أضف إلي ذلك ما أشارت إليه اللجنة المختصة بتطوير المناهج الدراسية والتي يضم في مجموعها الخبراء الأمريكان والتي سعت إلي إزالة وحذف العديد من الموضوعات الدراسية التي تختص وتهتم بمقوماتنا العربية والإسلامية والوطنية[٣] . وهذا يؤثر علي هوية طلابنا وعلي قيم المواطنة لديهم .
- إن معظم الأساليب المتبعة في التعليم تهيئ الطالب للاغتراب ، وعلي رأسها أسلوب التلقين والطابع السلبي للطالب والذي من خلالها يتلقي الطالب نماذج جاهزة تضعف قدرته علي النقد والتحليل ، فالطالب المجتهد تبعاً لهذه الأساليب هو الذي

١- زكي نجيب محمود : ثقافتنا في مواجهة العصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٠ .

٢- عبد الله محمد عوضه مرعي: الكلام لا يربي أجيال، مجلة المعرفة، العدد(٣٣)، ١٩١٨، ص٤٠.

٣- رمضان حلمي محمد: دور التعليم الجامعي في تحقيق الأمن الثقافي (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠٠، ص ٦٨.

ينجح عن ظهر قلب ، لا بطرح الأسئلة التي يثيرها المنهج في ذهنه ، بل بإعطاء الإجابات الصحيحة الملقنة[١] . وفي ذلك للعزلة بين الطلاب ، بدلاً من المشاركة والتعاون والتأكيد علي قيم الفردية ، وتعميق لمشاعر اللامبالاة والسلبية وضعف الشعور بالمواطنة .

- ارتفاع كثافة الطلاب داخل الفصل يحول دون الاهتمام بمشكلات الطلاب واحتياجاتهم مما يضطر الكثير منهم إلي كبت مشاعرهم ومشكلاتهم نظراً لتضاؤل فرص مناقشاتها مع المعلمين ، مما يزيد من اغترابهم عدم الشعور بالانتماء والمواطنة. وقد توصلت ماربيث بيبلز *Peeples Marybeth* في دراسة لها عن الاغتراب أجرتها علي عينة من الذكور والإناث من الطلاب ، أن هؤلاء قد فشلوا في تكوين علاقات موفقة مع الزملاء والتطبع بطباعهم والامتثال لاتجاهاتهم ، مما أدى إلي نمو الشعور بالاغتراب عن مجتمع الزملاء ، إلا أنهم استطاعوا بمساعدة معلميهم التغلب علي تلك المشكلات عن طريق تشجيعهم علي الانخراط في الحياة الاجتماعية وتعديل سلوكهم بما يلائم احتياجات هذه المرحلة من العمر وبما يلائم نوعية المجتمع الذي يعيشون فيه[٢] .

هـ - تنامي نزعات العنف والتطرف (ثقافة العنف):-

منذ عشرات السنين فقط كان من الممكن ألا يتعرض الشباب لهذه المزالق بسبب البيئة الخاصة أو العامة التي يعيش فيها ، لأنها كانت في الغالب بيئة محافظة قد لا يجد فيها الشباب مجالاً للانحراف والانزلاق ، ولكن الأمر الآن يختلف كثيراً في عصر السماوات المفتوحة والإعلام الغربي المسيطر ، ففي مصر اعترف عبدة الشيطان بأنهم استعانوا بشبكة الإنترنت في طقوسهم واتصالاتهم ، وهكذا استطاع بعض المنحرفين والمنحرفات اختراق

١- حامد عمار : في بناء الإنسان العربي، دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب الرابع عشر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

٢- *Peeples Marybeth.: "Social alienation in the Junior high School, five case studies". University of Illiorois at Chicago (0799), vol, (56), No.(6).1995.pp.94.*

شبكة الإنترنت وتحويلها من وسيلة اتصال عصرية إلي أداة للجريمة وملهاة في أيدي العابثين ومحترفي الفساد[1] . مما أدى إلي ارتفاع معدل الجريمة والانحراف في المجتمع مثل خطف الإناث ، والاغتصاب ، وأعمال البلطجة ، وبعض سلوكيات الإرهاب ، وهذا يعني زيادة درجة العدوانية وظهور أنماط جديدة من السلوك المرضي .

تعتبر ظاهرة العنف تعبيراً عن ضغوط اجتماعية - اقتصادية وأحياناً كثيرة تكون معبرة عن الشعور بالظلم فالتمييز بين الأفراد أو التهميش لأفراد دون الآخرين يولد الحقد والعنف وقد امتد العنف الاجتماعي إلي المدرسة حيث تعاني البيئة المدرسية من الظواهر السلبية التي انتشرت بين الطلاب ، ويتضح ذلك في رد الفعل السريع والعنيف أمام أي موقف سواء داخل الفصل أو خارج الفصل ، مع الزملاء أو مع المدرسين ، مما يؤدي إلي عدم الاستقرار وضعف الشعور بالانتماء والمواطنة " وقد كثرت الشكوى من الطلاب مما يؤدي إلي ثقل كاهل الإدارة ويدفع إلي عدم الاستقرار في المدرسة ، كما أنه يوجد جواَ من التوتر لا يسمح بسير العملية التعليمية والتربوية في طريقها الصحيح ويثير قلق الأسرة والأمة علي حاضر ومستقبل أبنائها[2] .

وقد أشار التقرير الاستراتيجي للأهرام أن عدد حوادث العنف التي ارتكبها الطلبة خلال ثلاثة شهور في إبريل ومايو ويونيو عام ١٩٩٨ قد بلغت ٣٥ حادثة ، بينما كان عدد مرتكبيها من الطلبة ٩٨ طالباً وطالبة أكثر من نصفهم من طلبة الجامعة ، ويلفت الانتباه ارتفاع نسبة طلبة المدارس الثانوية حيث وصلت إلي ٣٠٪ مقارنة بالمدارس الإعدادية ١٥٪ [3] .

١- محمد إبراهيم عطوة : بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد السابع، عدد ٢٢، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص١٨٥ .

٢- محمد السيد أبو المجد : دراسة مقارنة للعوامل المؤدية للعنف في البيئة المدرسية وكيفية التخفيف من حدتها من منظور الخدمة الاجتماعية في كل من الريف والحضر، مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد الثالث، السنة١٣، كلية التربية، جامعة المنوفية،١٩٩٨، ص ١٢٥.

٣- التقرير الاستراتيجي : إرهاصات عنف مجتمعي أخطر من العنف الديني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص ص ٣٣٠- ٣٤٣ .

وقد أصدر السيد وزير التربية والتعليم تجاه تلك الظاهرة قراراً بشأن منع العنف في المدارس وبتحليل هذا القرار وجد أن مادته الأولى تنص علي عقاب الطلاب بالحظر المطلق في جميع المدارس كما تضمنت المادة الثانية من القرار نفسه عقوبة الفصل النهائي لكل طالب يثبت اعتداؤه علي أحد من المعلمين أو هيئات الإشراف في جميع المدارس[1] .

إيذاء الطالب بدنياً بالضرب أو بأي وسيلة ويكون توجيه الطلاب ومتابعة أدائهم ونشاطهم قاصراً علي استخدام الأساليب التربوية.

كما صدر قرار رقم (٥١٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن تقويم سلوك الطلاب وكانت مادته الأولى توضح أهداف تقويم السلوك الطلابي بأن[2] .

- رأي الجماعة يساعد علي الالتزام ، وأن التلميذ الذي يسلك سلوكاً مرفوضاً سيواجه برأي الجماعة كقوة معنوية ضاغطة ، وأن عملية تقويم السلوك ليست لهواً أو ترفاً وإنما هي ضرورة لتنظيم يومهم المدرسي والمساعدة علي انضباطه لتحقيق أهداف المدرسة .

كما أن مشاركة أولياء الأمور المدرسة وقياوات التعليم والتعاون بين الأسرة والمدرسة يحقق الأهداف الآتية :-

- تحقيق الأمن القومي ، وتحقيق الأهداف التربوية ، والالتزام بالنظام العام والانضباط داخل المدرسة.

وتدرجت وسائل العقاب من استدعاء ولي الأمر إلي الإنذار بالفصل وانتهت بالفصل النهائي .

وانتهى هذا القرار بأنه قرار شكلي وليس موضوعي تبعاً لقدرة الطالب علي تحرير محضر للمعلم أو لإدارة المدرسة في قسم الشرطة وفي النهاية يمثل المعلم أمام القضاء لصالح الطالب .

وقد أدى ذلك إلي سلبية المعلم وإدارة المدرسة أمام السلوكيات غير السليمة لدى الطلاب بدلاً من المثول أمام القضاء ، ومع تكدس المدارس الآن بكثافات مرتفعة في عدد

١- وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (٥٩١) لسنة ١٩٩٨.
٢- وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (٥١٥) لسنة ١٩٩٨.

الطلاب المراهقين فأنها تعتبر مكاناً خصباً لتفريخ السلوك العنيف لدى الطلاب . وقد ساعد ذلك علي أن يسود مناخ تعليمي قائم علي الضغائن والمشاحنات وعدم الاستقرار مما يضعف قيم المواطنة لدى الطلاب .

و - سيادة القيم السلبية واللامبالاة :-

من أخطر آثار التغيير الاجتماعي هو طغيان الجانب المادي علي الجانب الروحي والأخلاقي ، مما أدى إلي سيادة القيم السلبية واللامبالاة التي تناقض قيم المواطنة والانتماء ، كتفشي السباق المحموم من أجل المال وانصراف كل إلي مشروعه الخاص ، دون النظر لما يحدث بمجتمعه ، وقد جاءت بعض التعبيرات والألفاظ المستخدمة في لغة الخطاب اليومي تعبيراً عن تدهور قيم المواطنة والانتماء الوطني ، ومن هذه المفردات " طنش " " فوت " " كله ماشي "، كما اتسم الفرد بالسلبية واللامبالاة تجاه الأفراد أو الظواهر الأخرى بالمجتمع ، فاتسم سلوكه بالأنانامالية[1] . ويتضح هذا السلوك بصفة كبيرة لدى طلاب المرحلة الثانوية مما يكون له تأثير كبير علي قيم المواطنة لدى الطلاب .

ومن هنا يأتي دور التربية في تبصير الطلاب بالمفاهيم الأساسية للدين وربطه بحقائق الحياة ، وتفسير اتجاهات الإصلاح من خلال قواعده وأحكامه .

ز- انتشار البطالة والفقر:-

بسبب إحلال التكنولوجيا محل الإنسان في العديد من الأعمال ، فإذا كانت العولمة علي الجانب الاقتصادي تؤثر في تخفيض العمالة بسبب التكنولوجيا ، والتخفيض المستمر للأجور بفعل الشركات متعددة الجنسيات ، وعليه فإن العمل الإنساني يواجه مأزقاً حقيقياً ، وتدل مؤشرات البطالة علي مستوى العالم علي ذلك ، مما يؤثر علي الطبقة الوسطى ، ولن يستفيد من العولمة سوى الطبقة العليا في البلدان النامية ، لأن هذه الشريحة قريبة من صنع القرار، وتؤثر عليه لصالحها ، وهذا يجعلها تستفيد من أي تحول اقتصادي في ظل العولمة [2] .

١- موسى علي الشرقاوي ، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، مرجع سابق، ص ١٤٠ .

٢- رمزي زكي : واداعاً الطبقة الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٣.

فإذا كانت الطبقة الوسطي في ظل العولمة والتحديات العالمية معرضة للتآكل، فالأمر الأكثر سوءاً فيما يتعلق بالطبقات الدنيا التي تعاني في الأصل من البطالة وسوء التغذية وانخفاض مستوى المعيشة والأمية والجهل.

كما تأتي مشكلة ارتفاع معدلات البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري بكل فئاته ومستوياته التعليمية وخاصة فئة الشباب، حيث يترتب علي البطالة آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وغيرها أما الآثار الاقتصادية فتتمثل في إهدار لأهم وأثمن عناصر الإنتاج في المجتمع وهي الموارد البشرية والبطالة تؤثر كذلك علي حجم الإنتاج القومي، وبالتالي يكون لها تأثيرها الواضح علي حركة التصدير والاستيراد وما يسببه ذلك من اختلال للميزان التجاري، وتتسبب أيضاً في نقص الدخل وضعف القوة الشرائية، أما الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية فتتلخص في الفقر وعدم إشباع الحاجات الضرورية والحرمان، وتدني جودة الحياة، والمستوى المعيشي، والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وغيرها، وتفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء، وقلة الولاء والدخول في دائرة الاغتراب وعدم الشعور بالمواطنة[1].

وقد انعكس هذا الوضع علي أهالي هؤلاء الشباب وأشاع في نفوسهم خيبة الأمل، فهناك ما يقرب من ستة وعشرين مليون فرد يعيشون كأسر في نمط من الإسكان مكون من حجرة واحدة، وعادة بلا مرافق أو خدمات، وما يقرب من نصف مليون مصري يقيمون مع الموتى في المقابر وعشش الصفيح، والنتيجة صور متباينة ومختلفة من المشكلات الاجتماعية، الانحراف، العزلة، التفكك والتوتر الاجتماعي الذي صار مناخاً رحباً لميلاد صور من الجريمة والتطرف والعنف، كما لاح في الأفق وعي جديد لدى الشباب مشبع بالفردية والأنانية والمصلحة الخاصة وعدم الانتماء والمواطنة [2].

١- أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، ديمبايترنوديالو: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ١٩٩٨، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

٢- كمال التابعي: تشوهات قيم الذات في المجتمع مظاهرها وظروف تشكلها، ندوة الذات والمجتمع في مصر، ١١-١٢ مايو ١٩٩٦، قسم الاجتماع، آداب القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

ومما سبق يتضح أن الأزمة الاقتصادية من أهم أسباب شعور الشباب بصفة عامة وبخاصة طلاب المرحلة الثانوية بالاغتراب وعدم الشعور بالمواطنة ، حيث إن السياسة التي انتهجتها مصر للإصلاح من انفتاح وخصخصة أحدثت تغييراً في البناء الاجتماعي والقيمي ، مما زاد من عمق الفجوة بين طبقات المجتمع ، فشباب الطبقة الغنية يتمتعون بالحياة دون عناء ويحصلون علي تعليم خاص متميز ، وشباب الطبقة الفقيرة محروم ومأزوم يعاني من ارتفاع تكاليف التعليم ، مما أدى إلي تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وقلة الولاء والشعور بالاغتراب وضعف المواطنة .

ح - المشكلات البيئية :-

في إطار الزيادة السكانية تفاقمت المشكلات البيئية وتزايدت المخاطر الصحية، منها التلوث البيئي بأنواعه ، واستنزاف الموارد الطبيعية في بقاع العالم ، وانتشار المجاعات بتبعاتها من انتشار الأمراض والكوارث الصحية ، ونقص المياه ، والسطو علي الأراضي الزراعية ، وحرائق الغابات ، ولقد أكدت وزارة الصحة العالمية أن تدهور البيئة يسبب ٢٣٪ من إجمالي معدلات الأمراض في العالم[١] . والمجتمع المصري ليس بمنأى عن التأثر بالمشكلات البيئية وتبعاتها الصحية ، فهو يعاني أيضاً من التلوث ، والضوضاء ، والتصحر ، والزيادة السكانية ، واستنزاف الموارد البيئية ، وغيرها من المشكلات الصحية (أنفلونزا الطيور- أنفلونزا الخنازير) التي تتطلب تكاتف كل مؤسسات المجتمع المصري وبخاصة المدرسة الثانوية العامة للقضاء علي مثل هذه المشكلات التي تساهم في عدم الشعور بالمواطنة والانتماء .

وانطلاقاً مما سبق يأتي دور التعليم باعتباره أحد أدوات دراسة ومواجهة التحديات المعاصرة ، فالتعليم مطالب بتطوير أساليبه ومناهجه لإعداد أفراد قادرين علي مواجهة التحديات السابقة التي أفرزتها العولمة ، ومواكبة المناهج لتحديات العولمة

١- نجلاء فتحي : دور المدرسة الثانوية في إكساب طلابها قيم الانتماء الاقتصاد/ السياسي في ضوء متغيرات العصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٣، ص٧٦ .

يستدعي أشكالاً منهجية جديدة تأخذ في اعتبارها هذه التحديات عند تطوير المنهج وتنفيذه ، لتتحمل بدورها مسئولية إعداد النشء للقرن الجديد .

فلم يعد هدف التربية مقصوراً علي نشر التعليم بل الاهتمام بنوعيته وآفاقه، كما أن تمسكنا بهويتنا وقيم المواطنة وتراثنا وانتمائنا العربي لا يجب أن يتعارض مع كون الإنسان المصري مواطناً عالمياً قادراً علي أن يتعايش مع الآخرين ويتفاعل معهم في ظل العولمة [1] .

وأخيراً يمكن القول إن هدف التربية ليس مقصوراً علي خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه ، بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيم المواطنة.حيث إن التربية عملية مظمة مركبة متعددة الجوانب لأنها:

- تنصب علي الفرد وتتعهده بالتشكيل وبالتوجيه خلال مراحل نموه .
- تتناول المؤثرات الثقافية التي ينمو ويعيش وسطها .
- تعالج أهداف المجتمع الذي ننتمي إليه ومقومات هذا المجتمع ومكوناته وعلاقاته، كما تتأثر بمستقبل المجتمع ونوع المدنية التي يسعى لتحقيقها .
- تنفعل بمقومات العصر واتجاهاته ومشكلاته ، ومواجهة هذه المشكلات .

فلا يمكن لمجتمعات اليوم أن تستمر بدون قدر من الوعي والتنوير والإدراك ، وهذا يعني دوراً كبيراً للتربية ومؤسساتها بحيث تصبح النشاطات الإنسانية داخلها تربية مدى الحياة .

ومن العرض السابق للتحديات العالمية والمحلية المعاصرة وأثرها علي تربية المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية يتبين أنه في السنوات الأخيرة ، ومع ظهور فكرة العولمة والانفتاح الإعلامي عبر الأقمار الصناعية ، ظهرت تحولات متباينة حادة ومتلاحقة أثرت علي مكونات وملامح المواطنة لدى الإنسان بصفة عامة ، وطلاب المرحلة الثانوية بصفة خاصة ، وأدت إلي زعزعة قيمها لدرجة أن شعر البعض نتيجة لذلك بأن النسق القيمي للشباب يتعرض لخطر عظيم ، وأن قيم المواطنة والانتماء بدأت تخبو درجتها ، الأمر الذي يدفعنا إلي استقراء واقع قيم المواطنة لدي طلاب المرحلة الثانوية العامة .

١- هدى حسن حسن : مرجع سابق، ص٢١١.